

بمناسبة توقف "مختارات إيرانية" لإصدار قضايا إقليمية

عودة إلى السؤال الأول:

أين تقع إيران في الإدراك السياسي العربي؟

د. محمد السعيد إدريس

عندما شرعنا في الإعداد لإصدار مجلة "مختارات إيرانية" كان ذلك تعبيراً عن قناعة قوية بأن إيران "قوة أساسية في النظام الإقليمي الخليجي" فضلاً عن كونها تشكل أحد أضلاع ما نسميه بـ "مثلث علاقات الهيمنة" الذي يضم إيران وإسرائيل وتركيا، بعد أن فرض هذا المثلث نفسه كقاعدة أساسية للتفاعلات في النظام الشرق أوسطي، وبالتحديد تفاعلات الصراع على الهيمنة، بعد أن غاب قسرياً ما نسميه أيضاً بـ "مستطيل التوتر" بغياب ضلعه العربي في هذا النظام الشرق أوسطي الذي كانت تمثله مصر،

وجدنا أهمية كبيرة لإثراء الدراسات الخليجية، بتوفير مادة علمية محايدة مصدرها الكتابات والمؤلفات الصادرة في إيران نفسها وبنفس لغتها الفارسية كي توفر معرفة علمية بالمجتمع والدولة في إيران، باعتبار أن إيران قوة محورية في النظام الإقليمي الخليجي، وزادت أهمية هذه الدراسات بعد أن وجدنا في المركز ضرورة لدراسة تركيا هي الأخرى لتكتمل الخدمة المعرفية التي يتفرد مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية بتقديمها في ظل السبق الذي قام به المركز بإصدار مجلة "مختارات إسرائيلية" عام ١٩٩٥، ولذلك جرى الارتقاء بوحدة دراسات الخليج ودمجها مع وحدة الدراسات العربية بالمركز لتؤسس مع وحدة جديدة هي "وحدة الدراسات العربية والإقليمية" التي كان لي شرف رئاستها.

كان الاهتمام بدراسة المجتمع والدولة في إسرائيل عبر مجلة "مختارات إسرائيلية" هو الوصول إلى وعي بكيفية إدارة الصراع على أسس علمية مع إسرائيل باعتبارها المصدر الأساسي للتهديد بالنسبة لمصر والنسبة للعالم العربي. أما

التي استطاعت في وقت من الأوقات (عقدي الخمسينيات والستينيات) أن تفرض معادلة الصراع العربي- الإسرائيلي كقاعدة أساسية للتفاعلات في النظام الشرق أوسطي.

كان صدور "مختارات إيرانية" في أغسطس ٢٠٠٠ موازياً، ومتزامناً بدرجة ما، مع تأسيس "وحدة دراسات الخليج" بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، وهي الوحدة التي أخذت على عاتقها مسئولية وضع الدراسات العلمية الخاصة بإقليم الخليج العربي ونظامه الإقليمي الذي يضم ثلاث قوى كبرى هي: إيران والسعودية والعراق، إضافة إلى خمسة دول أخرى هي الإمارات وسلطنة عمان والكويت وقطر والبحرين.

كانت إيران هي الدولة المغيبة عن الدراسات والأدبيات السياسية العربية لأسباب كثيرة من أبرزها عدم قدرة النخب المثقفة والجماعة الأكاديمية العربية، وفي القلب منها المصرية، على القراءة باللغة الفارسية، في وقت لم يكن صعباً اليقين بعدم حيادية الدراسات التي تصدر عن إيران باللغات الأجنبية.

الاهتمام بدراسة المجتمع والدولة في إيران دراسة علمية فكان هدفه البحث في كيفية تجنب الصراع مع إيران وتوسيع هامش التعاون في العلاقات العربية- الإيرانية ضمن محاولة للإجابة على سؤال: هل يمكن أن تكون إيران بحكم الإرث التاريخي والثقافي والديني بينها وبين العالم العربي وبحكم كثافة المصالح المشتركة بينها وبين كثير من الدول العربية، وخاصة الخليجية منها، قوة مضافة للقوة العربية وللعالم العربي في الصراع ضد إسرائيل، وهل يمكن أن تشكل إيران مع تركيا شراكة إستراتيجية مع العالم العربي ضمن نظام شرق أوسطي أساسه هو التعاون العربي- الإيراني- التركي؟

نمط التفاعلات المختلطة بين ما هو تعاوني وما هو تنافسي وما هو صراعي بين إيران والدول العربية كان يشكل عائقاً للإجابة بـ "نعم" على السؤال السابق، ولذلك وجدنا أنفسنا مدفوعين للبحث عن إجابة أخرى لسؤال آخر لا يقل أهمية وهو: هل إيران مصدر للتهديد أم هي قاعدة تعاون بالنسبة للعالم العربي؟

سؤال: أين تقع إيران في الإدراك السياسي العربي كان شاغلنا الشاغل على مدى ثمانية عشر عاماً هي عمر مجلة "مختارات إيرانية" كانت المادة العلمية التي تقدمها بالمجلة تحاول تقديم إجابات، بدرجة أو بأخرى، على هذا السؤال، وأعتقد أننا لم نصل إلى إجابة شافية بعد في ظل التداخل الهائل في الإدراكات لهذه القوة الإقليمية الكبيرة وفي ظل احتدام الاستقطاب الإقليمي ضدها في ظل اندفاع أمريكا كبيرة تستهدف إنهاء وجود إيران كمصدر للتهديد بالنسبة للمصالح الأمريكية وبالنسبة لإسرائيل، ولأطراف عربية. لذلك نجدنا نعود مجدداً إلى إعادة طرح هذا السؤال والبحث في الإجابة عليه ضمن دراسة أعدناها لتكون بمثابة "خاتمة" لصدور مجلة "مختارات إيرانية" ولتكون مقدمة لاهتمامات وأولويات الدورية الجديدة التي ينشغل مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية بالإعداد الآن لإصدارها لتضم مجالات واهتمامات المجالات الثلاث: مختارات إيرانية ومختارات إسرائيلية وشئون تركية، طموحاً بالنهوض بالدور المهم والريادي الذي يقوم به المركز من أجل إثراء الدراسات الخاصة بالقوى الإقليمية الشرق أوسطية الثلاث: إيران وتركيا وإسرائيل.

أولاً: العرب وإشكاليات إدراك التهديد الإيراني

لا يمكن الحديث عن إدراك عربي واحد لإيران وما تمثله بالنسبة للعرب والنظام العربي، بل أضحي ضرورياً الحديث عن إدراكات عربية متعددة لإيران، إدراكات ليست فقط متعددة بل ومتباينة وأحياناً متناقضة تمتد بين ما هو أقصى عداوة وما هو أقصى صداقة.

هذه الإدراكات العربية المتعددة والمتباينة لإيران لا تقتصر

فقط على مستوى إدراك الدول العربية بل تمتد إلى إدراك النخب العربية وإدراك الرأي العام. ففي الوقت الذي ترى فيه حكومات عربية أن إيران مصدر للتهديد، ترى فيه نخب عربية أن إيران على العكس هي دولة صديقة بل وشقيقة للعرب، وقد تتنوع مواقف الرأي العام بين هذين الإدراكين. الأكثر من ذلك أن التعدد في الإدراكات يأخذ أحياناً تنوعاً في الإدراك الواحد، بمعنى أن دولة عربية قد ترى أن سياسة إيرانية ما تعتبر تهديداً في حين لا ترى في سياسة إيرانية أخرى تهديداً.

هذا التعدد والتنوع في الإدراك العربي لإيران يفرض نفسه في الوقت الراهن كواقع، أو كأمر واقع لأسباب أخرى كثيرة منها:

١- أن واقع التقسيم والتجزئة للوطن العربي الذي فرض وجود ٢٢ دولة عربية تحظى بعضوية النظام العربي ومنظمتها الإقليمية (جامعة الدول العربية) حال دون وجود إدراك عربي واحد لإيران في ظل تنوع المصالح بين الدول العربية إلى درجة التباين وأحياناً التناقض، وتعدد وتباين التحالفات والعلاقات بين هذه الدول وإيران، وبين هذه الدول والقوى الدولية والإقليمية التي تتشابك في صراعات مع إيران.

٢- اشتباك إيران مع العرب بحزمة متنوعة من القضايا الخلافية التي تحول دون وجود إدراك محدد بعينه لإيران وتفرض الالتباس في الإمساك بمثل هذا الإدراك حيث تفرض إيران نفسها أحياناً كمصدر للتهديد (في العراق والخليج) وأحياناً كدولة صديقة بل وحليفة (العلاقة الإيرانية مع حزب الله والعداء الإيراني لإسرائيل).

٣- تفاقم حالة الاستقطاب العربي في وقت تخوض فيه الولايات المتحدة صراعاً ضد إيران وتدفع الدول العربية للدخول كطرف أساسي فيه، حيث تسعى إدارة الرئيس دونالد ترامب لتشكيل تحالف أمريكي عربي يضم دول مجلس التعاون الخليجي ومصر والأردن مع الولايات المتحدة لمواجهة ما تسميه "الخطر الإيراني".

هذا التوجه الأمريكي أخذ يدفع بفرض حالة جديدة من الاستقطاب الإقليمي بين "محوري الاعتدال والشر"، حيث أضحت إيران هي المعنية بالشر بصفة أساسية، خاصة في ظل تداعيات فشل الثورات العربية ومخططات إجهاضها وبالذات الأحداث الصعبة التي فرضت نفسها في سوريا واليمن ودخول دول خليجية في حرب أقرب إلى أن تكون مباشرة مع إيران في اليمن في ظل الانحياز والدعم الإيراني للانتقال الحوثي على الشرعية في اليمن.

لقد انخرطت دول عربية في هذه التوجهات التي أخذت تتحول إلى سياسات ولكن بدرجات مختلفة في حين حرصت دول أخرى على أن تبقى متوازنة في علاقاتها مع إيران، بينما أكدت أطراف ثالثة تحالفها مع إيران، وهي الأطراف المتهمه

بعضوية محور الشر مع إيران خاصة سوريا وحزب الله وحركة حماس.

هذه المواقف الثلاث من تلك التوجهات الأمريكية الجديدة هي أولاً تعبير عن درجة انخراط دول عربية في المشروع الأمريكي الجديد في الوطن العربي، وهي ثانياً تقدم تصنيفاً دقيقاً لإدراكات الدول العربية لإيران بين موقف يرى إيران مصدراً للتهديد وموقف آخر يراها حليفاً استراتيجياً، أو على الأقل صديق يعتمد عليه، وموقف ثالث متوازن بين إدراك إيران كعدو أو كمصدر للتهديد، وإدراكها كحليف أو صديق.

ونستطيع أن نقول أن هذا الموقف الثالث يكاد يكون الموقف الأصديق في إدراكه لإيران، فهو يمثل القطاع الشعبي العريض أولاً، ويمثل مواقف دول عربية ومؤسسات، لكنه، وهذا هو الأهم، القاسم المشترك لكل المواقف العربية، بمعنى أن الدول العربية التي تدرك أن إيران مصدر للتهديد لا تلجأ في العادة إلى تعميم هذا الإدراك لكنها ترى أن إيران مصدر للتهديد في قضايا معينة، وأنها طرف صديق أو محايد على الأقل في قضايا أخرى. بمعنى أن الإدراكات غير ثابتة، فهي متحركة بين محوري "العداوة - الصداقة"، وأن القضايا الخلافية والمتنازع عليها هي العامل الحاسم، أي أن الإدراك يتعلق بسياسات إيران إزاء قضايا معينة أو إزاء النظام الإيراني الحاكم أكثر من كونه إدراكاً لإيران نفسها التي تحظى بمكانة مهمة في الإدراك العربي ممتدة في أعماق التاريخ العربي الإسلامي.

هذا المعنى فإننا سنركز على تحليل الإدراك العربي لإيران كمصدر للتهديد والإدراك العربي لإيران كحليف أو كشريك مؤكداً أو محتمل وفقاً للقضايا الدافعة لكل من هذين الإدراكين بإيجاز شديد على أمل التوسع في دراسة أكبر لهذا الموضوع الشائك والمهم.

ثانياً: الإدراك العربي لإيران كمصدر للتهديد

يمكن حصر ثلاثة مجالات من الاحتكاك العربي مع إيران تجعل منها مصدراً للتهديد في إدراك الدول العربية بصفة خاصة، أي في إدراك النخب الحاكمة، ولكن دون تجاهل النخب غير الحاكمة وقطاعات الرأي العام، ضمن هدف المقارنة بين هذين المستويين من الإدراك.

هذه المجالات هي: إدراك العرب لإيران كمصدر للتهديد العسكري والاستراتيجي، وإدراك العرب لإيران كمصدر للتهديد أو الخطر الطائفي والمذهبي.

١- إيران كمصدر للتهديد العسكري - الاستراتيجي

أ- اختلال توازن القوى العسكري

تتفوق إيران بدرجة ملحوظة في قوتها العسكرية سواء من منظور القوة البشرية، أو برامج التسليح، أو الإنفاق العسكري أو الصناعة العسكرية، بشكل ملحوظ على كل الدول العربية

المجاورة الآن وبالتحديد العراق ودول مجلس التعاون الخليجي الست. فالنظام الإقليمي الخليجي بدوله الثماني (إيران+ العراق+ دول مجلس التعاون الخليجي الست) يعاني من اختلال كبير في القوة العسكرية الكلية لصالح إيران. لكن ربما يكون الوضع الآن قد شهد كثيراً من التحولات في ظل برامج التسليح المكثفة لعدد من دول مجلس التعاون الخليجي خاصة السعودية والإمارات، وهي البرامج التي أحدثت طفرة في قدرات البلدين خاصة في مجالات سلاح الجو وأسلحة أخرى متفوقة صاروخية حصلت عليها عبر اتفاقات عسكرية متنوعة وبالذات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

هذا التفوق الإيراني العسكري تحول إلى مصدر للتهديد بالنسبة للدول العربية المجاورة في ظل مجموعة من التطورات أبرزها امتلاك إيران أسلحة تقليدية متطورة ومن بينها مجموعة صواريخ شهاب وغيرها من القطع العسكرية، ونجاح إيران في تصنيع أنواع متعددة ومتطورة من هذه الأسلحة، والتلويح الإيراني بتوظيف هذا التفوق في القوة العسكرية لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية، ودخول إيران في نزاعات خطيرة مع الولايات المتحدة حول البرنامج النووي الإيراني والبرامج العسكرية الإيرانية خاصة الأسلحة الصاروخية والزوارق البحرية، والقوة الصاعدة لحرس الثورة، وتهديد إيران بضرب مصالح أمريكية في الخليج تشمل قواعد وقوات أمريكية وتشمل قطع بحرية في الخليج، ناهيك عن التهديد المباشر بإغلاق مضيق هرمز في حالة تعرضها لأي عدوان.

مقارنة هذه القوة العسكرية الإيرانية بالقوة العسكرية للدول العربية المجاورة والأخذ في الاعتبار أنماط التفاعلات الإيرانية مع هذه الدول وحرصها في كثير من الأحيان على التلويح بهذه القوة العسكرية والإسراف في استعراضها، جعل من إيران مصدراً للتهديد العسكري لمعظم هذه الدول، لكن دولاً عربية أخرى لا تتعامل مع هذا التفوق العسكري الإيراني كمصدر للتهديد، بل إن مواقف دول مجلس التعاون الخليجي، وأيضاً موقف العراق، كدولة خليجية، غير متجانسة بدرجة كبيرة مع هذا الإدراك، أي أن الدول العربية الخليجية السبع (دول مجلس التعاون والعراق) لا تتعامل بالدرجة نفسها مع هذا التفوق العسكري الإيراني باعتباره مصدراً للتهديد، كما أن تفاعلاتها معه تختلف هي الأخرى.

ب- الخلافات والنزاعات الحدودية

تعاني العلاقات الإيرانية مع بعض الدول العربية وخاصة في إقليم الخليج العربي من نزاعات وخلافات حدودية مكثفة تجعل منها مصدراً للتهديد. فإيران التي احتلت إقليم الأحواز عام ١٩٢٥ بتأييد ومساعدة بريطانية ضمن التنافس البريطاني الروسي بعد الحرب العالمية الأولى، على غرار احتلال تركيا لإقليم الأسكندرون السوري، دخلت في خلافات حدودية

هناك أى شواهد جدية حتى الآن تثبت العكس ما عدا التقارير الاستخباراتية والانهزامات الإسرائيلية والأمريكية، لكن هناك من يرى أن امتلاك إيران برنامج نووي عسكري أو حتى سلمي يشكل خطراً على العرب، خطر بيئي وخطر سياسى استناداً إلى الميل الإيراني أو الجنوح الإيراني لتوظيف التفوق في القدرات لكسب مواقف سياسية أو لممارسة ضغوط أو سياسات ردع ضد بعض الدول العربية.

أما من حيث التفاصيل، فإن هذا الانقسام في الإدراك العربي لخطر البرنامج النووي الإيراني كمصدر للتهديد، يشهد تغيرات وتطورات لها علاقة أولاً بتراجع أو تصاعد الأزمة الأمريكية مع إيران، وله علاقة ثانياً باحتمالات اللجوء الأمريكى أو الإسرائيلي إلى الحل العسكرى والمخاطر التى يمكن أن تنجم جراء ذلك على الأمن والمصالح العربية، وله علاقة ثالثاً بتطور العلاقات العربية - الإيرانية سلباً وإيجاباً، وله علاقة رابعاً بمستوى العلاقات العربية - الأمريكية. فالدول القريبة من إيران والتي على مسافة من الولايات المتحدة تنهج موقفاً معتدلاً إزاء هذا البرنامج، على خلاف الدول المشتبكة مع إيران في حزمة من الخلافات والأكثر اقتراباً من الولايات المتحدة، حيث يبدو موقفاً أكثر تشدداً وتشكيقاً في هذا البرنامج.

وتعتبر مواقف دول مجلس التعاون الخليجي الأكثر حساسية إزاء البرنامج النووي الإيراني، وفي حين ينأى العراق بنفسه عن التعاطي مع هذه الأزمة، فإن الموقف المصرى يأتي في مكان وسط بين الموقف الخليجي والموقف السورى، في حين أن دول المغرب العربي لا تجد أنها طرفاً في هذه القضية بشكل مباشر، لكن بشكل عام هناك تأييد لحق إيران في امتلاك برنامج نووى سلمى ورفض الحل العسكرى للتعامل مع الأزمة المثارة حول هذا البرنامج، والأهم من هذا أن هذه المواقف العربية المتباينة من أزمة البرنامج النووي الإيراني هل هى مصدر للتهديد بالنسبة للأمن والمصالح العربية أم لا، متطورة أو فلتنقل متغيرة وغير ثابتة، ومحكومة كما أشرنا، بما يحدث من تطورات في الأزمة بين الولايات المتحدة وإيران.

ومع التطورات التي شهدتها البرنامج النووي الإيراني، أخذ التهايز أو التباين في المواقف ينكشف ليس فقط على مستوى النخب الحاكمة بل وأيضاً على مستوى النخب المثقفة بين من يعلن مخاوفه من البرنامج النووي الإيراني سواء كان عسكرياً أم سلمياً وبين من يحرص على تبديد هذه المخاوف، وبالذات بعد الانسحاب الأمريكى من الاتفاق الدولي الموقع بين مجموعة "١+٥" وإيران، وهو الانسحاب الذي أخذت تداعياته المحتملة العسكرية والاقتصادية تفرض نفسها بقوة هذه الأيام، وهى التدايعيات التي أدت إلى فرز واضح في مواقف الدول الخليجية الست حيث تدعم كل من السعودية

مع دول عربية أخرى في ظل موقف بريطاني مراوغ إن لم يكن متورطاً كما هو الحال بالنسبة لاحتلال الجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات عشية الانسحاب البريطاني من الخليج في ٣٠ نوفمبر ١٩٧١، وقد ترك هذا الانسحاب تركة من النزاعات الحدودية العربية مع إيران، كما هو الحال بالنسبة للنزاعات الحدودية الإيرانية مع الكويت، والنزاع المستمر مع البحرين، وكذلك الخلافات الحدودية الإيرانية مع العراق والمتمثلة في اتفاقية عام ١٩٧٧ التى وقعها صدام حسين في الجزائر مع شاه إيران السابق محمد رضا بهلوى وقت أن كان صدام نائباً لرئيس الجمهورية، ثم عاد وقام بإلغائها مع تفجر الحرب العراقية - الإيرانية عام ١٩٨٠، وعاد ليعلن قبولها في أوج حرب الخليج الثانية (١٩٩٠ - ١٩٩١)، وهى الاتفاقية التى مازالت مثار خلافات بين البلدين حتى بعد سقوط نظام صدام حسين.

وإذا كانت الدول العربية قد تناست أو تجاهلت متعمدة أو مضطرة، الاحتلال الإيراني لإقليم الأحواز العربي والسعى الإيراني للدعوب لمحو عروبة هذا الإقليم بوسائل متعددة وإطلاق اسم "خوزستان" (الحصن أو القلعة أو الاستحكام)، فإن انتفاضات شعب الأحواز العربي المتوالية ضد الحكم الإيراني بسبب السياسات التمييزية المفرطة أخذت تعيد طرح هذه القضية مجدداً على الأقل في أوساط النخب العربية المثقفة والإعلام العربي، في وقت أضحى فيه الرأى العام العربي أكثر استعداداً للتجاوب مع مساعى إعادة فتح ملف "الأحواز المحتل" كرد فعل طبيعى لتفاهم النفوذ الإيراني في العراق.

لكن تبقى قضية الاحتلال الإيراني لجزر الإمارات والتعسف الإيراني إزاء المساعى الإماراتية لإيجاد حل سلمى للخلاف حول هذه الجزر سواء بالمحادثات الثنائية أو باللجوء إلى التحكيم الدولى، كما يبقى تجدد التهديدات الإيرانية لمملكة البحرين وتجدد واستمرار الخلاف حول اسم الخليج، قضايا ساخنة ومثيرة للاضطراب والنزاع في العلاقات.

ج- أزمة البرنامج النووي الإيراني

على الرغم من وجود قناعة لدى كثيرين من العرب على المستويين الرسمي والنخبوى بأن برنامج إيران النووى يعتبر مصدراً للتهديد الاستراتيجى، فإن هناك انقسامات واضحة حول جدية هذا الإدراك من حيث التعميم من ناحية ومن حيث التفاصيل من ناحية أخرى. فهذا الإدراك مشكوك فيه لدى قطاعات واسعة في الرأى العام العربى وفي أوساط النخب المثقفة، كما أن الموقف الرسمي العربى منقسم حوله من حيث جديته بين من يرى أن هذا البرنامج لا يمثل تهديداً للعرب حتى لو كان نووياً، وهنا يمكن إدراك تأثير امتلاك إسرائيل للسلاح النووى على تشكيل مثل هذا الوعى، وبين من يرى أن البرنامج لا يمثل تهديداً كونه برنامجاً سلمياً وليس

أسير تداعيات ومآسى وكوارث الحرب العراقية الإيرانية، وهو المشروع الذى يهدف أولاً إلى منع قيام حكم عدو لإيران فى العراق، والعمل على جعل الحكم الجديد صديقاً إن لم يكن حليفاً، وليس هناك من وسيلة مأمونة لذلك إلا بمساعدة الأحزاب والقوى السياسية والشيعية الموالية لإيران بالسيطرة على الحكم الجديد فى العراق. ويهدف ثانياً إلى منع ظهور عراق قوى يكون قادراً على تهديد إيران مجدداً، ومنع قيام عراق ضعيف يكون سبباً فى تهديد الاستقرار السياسى فى إيران أو تهديد الأمن القومى الإيرانى.

اندفاع إيران لتنفيذ هذا المشروع هو الذى جعلها تؤيد بقوة فرض سياسة الطائفية السياسية ونظام المحاصصة فى توزيع القوة السياسية (الحكومة والبرلمان)، وجعلها تؤيد انخراط حلفائها فى الحكم الجديد الموالى للاحتلال، وجعلها تؤيد الدستور المشوه للعراق الذى فتح أبواب التقسيم تحت شعار الفيدرالية من ناحية، وهدد عروبة العراق من ناحية أخرى عندما لم ينص على عروبة الوطن العراقى واكتفى بالنص على عروبة من ينتسبون إلى العروبة من أبنائه، هذا الاندفاع والدعم الإيرانى للأحزاب والمليشيات الشيعية أساء إلى إيران من أكثر من ناحية، حيث جعل إيران شريكا فى الحرب الطائفية داخل العراق التى أدمت شعبه والتى جاءت على حساب تركيز المقاومة ضد الاحتلال كما أن دعمها للبعث السياسى القومى للشيعية فى العراق أعطى ضوءاً أخضر لأقليات شيعية أخرى بالتحرك للمطالبة بحقوق سياسية الأمر الذى أدى إلى تحذير البعض من خطورة ما يسمى بـ "الهلال الشيعى" خصوصاً فى ظل التنسيق الإيرانى السورى، وفى ظل الدعم الإيرانى لحزب الله فى لبنان، مما أعطى انطباعاً بأن هذا الخطر موجود فعلاً ومتصاعد ويمتد من إيران إلى العراق إلى سوريا إلى لبنان، والتحذير من أنه يعد خطراً على أمن واستقرار ومصالح الدول السنية المجاورة.

هذه التطورات تزامنت مع تطورات أخرى مهمة أبرزها الانقلاب الأمريكى على إيران فى الخليج وتحميل واشنطن إيران مسئولية الأوضاع المتأزمة فى العراق ولبنان وفلسطين بالتضامن مع كل من سوريا وحزب الله، إلى جانب ظهور استقطاب جديد كانت العلاقات مع إيران هى محوره الأساسى.

هذا الاستقطاب له وجهان: الأول سياسى، والثانى أيديولوجى طائفى، فأقليم الشرق الأوسط يتجه فى ظل أخطاء السياسة الإقليمية الإيرانية وفى ظل احتدام المواجهة الأمريكية الإيرانية حول البرنامج النووى وحول الدور الإقليمى الإيرانى إلى التورط فى حالة استقطاب سياسى بين ما يسمى بـ "محور الاعتدال" فى مواجهة "محور الشر" الذى يضم إيران وسوريا والمنظمات المسلحة فى فلسطين ولبنان. والهدف من هذا الاستقطاب هو فرض الصراع العربى الإيرانى كصراع

والإمارات والبحرين الجهود الرامية إلى مواجهة محاولات إيران الالتفاف على الاتفاق النووى وسياستها الإقليمية العدوانية فى العديد من الدول المجاورة. هناك مواقف أخرى متباينة للدول الثلاث الخليجية الأخرى: عمان وقطر والكويت، هى الأخرى متباينة فيما بينها من ناحية الانحياز للرؤية الإيرانية أو للسياسة الأمريكية، والأمر نفسه ينطبق على معظم الدول العربية بين من يرى القدرات النووية الإيرانية تعد مصدراً للتهديد وبين من لا يراها كذلك.

٢- إيران كمصدر للتهديد الطائفى - المذهبى

شهدت السنوات الأخيرة تفاقم هذا التهديد فى وقت أخذت تشعر فيه بعض الدول العربية بجديية هذا الخطر، لكن الأهم أنها تعاملت، وما زالت، مع إيران باعتبارها مسئولة عنه، وأنها توظفه كأداة سياسية لفرض النفوذ، وتسعى لتأسيس تحالف شيعى يمتد من إيران عبر العراق ومنها إلى سوريا ولبنان، كما يشمل أطرافاً شيعية عربية خليجية، ويعمل على تفعيل الشيعة العرب للقيام بأدوار ضمن هذا التحالف من خلال تكرار تجربة "حزب الله" اللبنانى فى دول عربية بها مجموعات شيعية. هذا الإدراك يجرى تعميقه وتوسيعه استناداً إلى ممارسات إيرانية من ناحية واستجابة لتفاعلات إقليمية من ناحية أخرى.

لقد تورطت إيران، ضمن مخطط تصدير الثورة، ومنذ تأسيس نظام الجمهورية الإسلامية فى ممارسات طائفية وتدخلات فى الشؤون الداخلية لبعض الدول العربية خاصة فى الخليج (البحرين والسعودية)، لكن الإدراك الحقيقى لوجود خطر طائفى - مذهبى شيعى مرتكزه وانطلاقه من إيران تولد مع الغزو الأمريكى للعراق واحتلاله عام ٢٠٠٣، فى ظل السياسة الأمريكية التى شاءت التحالف مع القوى السياسية الشيعية والكردية لإسقاط حكم الرئيس صدام حسين والقضاء على نفوذ حزب البعث، لذلك جاءت سياسة "المحاصصة الطائفية" لتطلق المشروع الطائفى السياسى فى العراق مستغلة أجواء الاحتقان الطائفية المتولدة من تراكمات حكم الاستبداد فى عهد صدام حسين، وفى ظل الطموح السياسى الإيرانى لفرض النفوذ داخل العراق من خلال تمكين الحلفاء الشيعة من السيطرة على مقاليد الحكم فيما عرف بـ "العراق الجديد".

محمل هذه الممارسات أدت إلى إطلاق صعود سياسى قوى للشيعية فى العراق أخذ يشجع إيران على السعى لتوسيع نفوذها فى الدول العربية وخاصة الخليجية، كما أخذ يشجع زعامات عربية شيعية فى تلك الدول للضغط من أجل فرض معادلة سياسية جديدة تعطى للشيعية أدواراً وحقوقاً ظلوا محرومين منها على مدى عقود طويلة.

لقد اعتقدت طهران أن الظروف أضححت سانحة لفرض مشروعها السياسى فى العراق الذى يعد مشروعاً مأزوماً لكونه

إقليمي بديل للصراع العربي الإسرائيلي وتمكين إسرائيل من القيام بدور الدولة الإقليمية العظمى.

يأتي الاستقطاب الأيديولوجي - الطائفي كاستقطاب مواز للاستقطاب السياسي هدفه تفجير الصراعات الطائفية والمذهبية والعرقية بما يؤدي إلى انكفاء كل دولة عربية على نفسها في صراعاتها الطائفية والعرقية على أمل أن تؤدي هذه الصراعات إلى مزيد من فرض التقسيم والتفتت على هذه الدول، وبما يؤدي إلى احتقان مذهبي وعلى الأخص بين السنة والشيعة يدعم من تحفيز الصراع بين العرب وإيران.

ثالثاً: الإدراك العربي لإيران كحليف استراتيجي أو كشريك يمكن التعاون معه

هذا الانقسام العربي حول إدراك إيران كمصدر للتهديد يكاد يتكرر، وإن كان بدرجات أقل فيما يتعلق بإدراك إيران كحليف استراتيجي، أو على الأقل كشريك محتمل. لكن ما هو أكثر إثارة أن بعض الدول العربية التي تعاملت مع إيران باعتبارها مصدراً للتهديد في مواقف وقضايا معينة عادت لتتعامل معها كشريك في قضايا أخرى، الأمر الذي يوضح خاصية شديدة الأهمية بالنسبة للإدراك العربي لإيران وهي أنه ليس هناك إدراكاً عاماً واحداً لإيران كمصدر للتهديد أو كحليف ولكن توجد العديد من الإدراكات بما يؤكد أنه لا يوجد إدراك عربي ثابت بعينه لإيران وأن الدول العربية تحدد موقفها من إيران حسب القضايا المثارة وحسب الظروف الخاصة بكل قضية، وهذا ما تؤكد حالة السيوالة في العلاقات بين الدول العربية وإيران التي أضحت هي الأخرى أقرب إلى ما يسمى بـ "طيف العلاقات" تحكمها القضايا بذاتها.

١- الإدراك الخليجي لإيران كحليف أو كشريك محتمل:

إذا كانت بعض دول مجلس التعاون الخليجي هي الأكثر حدة في التعامل مع إيران كمصدر للتهديد فإنها أيضاً، وللمفارقة، هي أكثر من يتعامل معها كشريك مؤكد وليس فقط كشريك محتمل إذا استثنينا العلاقات الخاصة بين إيران وكل من سوريا وحزب الله وبعض المنظمات الفلسطينية وفي مقدمتها حركتي "حماس" و"الجهاد الإسلامي"، وميليشيا "الحشد الشعبي" الموالية لطهران في العراق.

هناك إدراك خليجي مهم لإيران كشريك لا فكاك منه، وقد أجاد الشيخ محمد بن راشد نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي التعبير عن هذا الإدراك، قبل أن تستفحل الأزمة في السنوات الأخيرة بين الدول الخليجية وإيران ابتداءً من موجة الثورات العربية وتداعياتها السلبية. عبر الشيخ محمد عن هذا الإدراك الإيجابي لإيران في مناسبة شديدة الأهمية والخصوصية أيضاً. ففي لقائه بالرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش في دبي

(٢٧/١/٢٠٠٨) ضمن جولة الأخير التي استهدفت توجيه رسالتين أمريكيتين للقيادات العربية مضمونها: الشراكة مع إسرائيل والعداء لإيران، خاطب الشيخ محمد بن راشد ضيفه قائلاً: "قدر الإمارات والدول الخليجية أن تكون إيران جارتها، وهو قدر لا يمكن لأحد أن يتحكم به لا تاريخياً ولا جغرافياً.. من هنا فإن تعاملنا مع إيران هو تعامل الجيران، وأى ضرر سببها سوف يلحق بالمنطقة الأذى".

هذا الإدراك المهم لم يكن استثنائياً بالنسبة لدولة الإمارات لكنه يكاد يكون عاماً وشائعاً لكن جوهر المشكلة هي كيفية إدارة العلاقات مع إيران في ظل وجود نظام سياسي يحكم طهران له توجهات وأولويات تتعارض، بل وقد تتصادم أحياناً مع توجهات وأولويات نظم الحكم في تلك الدول.

٢- الإدراك المصري لإيران كشريك محتمل:

يختلف الإدراك المصري بدرجة ملحوظة عن الإدراك الخليجي لإيران كشريك يمكن التعاون معه. فدول المجلس وإن كانت تتركز إيران كمصدر للتهديد فإنها، في الوقت نفسه، تتعامل معها كشريك يمكن التعامل معه، أما مصر فإنها تتعامل مع إيران كمصدر للتهديد لكنها لم تتخذ خطوات نحو إيران يمكن أن يفهم منها أن سياستها تتوافق مع سياسات بعض الأطراف الأخرى، وأنها تتعامل مع إيران ضمن إدراك مختلف كشريك يمكن التعاون معه، نظراً لأن المتغير الأمني يلعب دوراً أساسياً في صنع القرار السياسي المصري نحو إيران.

هذه المسائل الأمنية تتصاعد أحياناً وتراجع في أحيان أخرى، وإذا كانت هذه المسائل قد تراجعت فعلاً ولدرجة كبيرة في النواحي الأمنية الداخلية رغم التحذيرات المرتبطة بما يمكن تسميته بـ "المد الشيوعي" داخل مصر، فإن خلافات مصر مع حركة حماس في مرحلة ما قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ في ظل العلاقات الوثيقة بين إيران وهذه الحركة فاقم من شعور مصر نحو إيران كمصدر للتهديد على الحدود.

ولقد أدى هذا الشعور أو هذا الإدراك للخطر الإيراني الأمني إلى مزيد من التحسب المصري في الاستجابة لعشرات المبادرات والزيارات الإيرانية.

لكن رغم ذلك فإن مصر مواقف ثابتة وإيجابية نحو إيران خاصة بالنسبة لرفض الحل العسكري لأزمة البرنامج النووي، ناهيك عن التعاون المصري - الإيراني داخل الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالنسبة للقدرات النووية الإسرائيلية والدعم الإيراني للدعوة المصرية لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وخاصة الأسلحة النووية.

٣- الإدراك السوري لإيران كشريك محتمل:

يعتبر الإدراك السوري لإيران كحليف وليس كمجرد شريك هو النموذج الثالث للإدراكات العربية لإيران كشريك

حزب الله والمنظمات الفلسطينية المقيمة على الأراضي السورية، لكن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (ديسمبر ٢٠٠٨ - يناير ٢٠٠٩) أفضل هذه المفاوضات غير المباشرة وهو ما اعتبره الوسيط التركي إهانة استهدفته، الأمر الذي دفع الرئيس التركي (رئيس الحكومة حينذاك) رجب طيب أردوغان إلى افتعال مواجهة في "مؤتمر ديفوس" (يناير ٢٠٠٩) مع الرئيس الإسرائيلي السابق شمعون بيريز ووصف قادة إسرائيل بأنهم "قتلة الأطفال" وانسحب من المؤتمر معلناً اعتراضه على وجود الرئيس الإسرائيلي في المؤتمر.

علاقات التحالف السورية - الإيرانية هذه حرص وزير الدفاع الإيراني على أن يصفها بأنها "علاقات استراتيجية تقوم على المصالح الوطنية للبلدين والعالم الإسلامي" وأن "سياسة الجمهورية الإسلامية المبدئية والثابتة تعتمد تطوير العلاقات الشاملة مع دول المنطقة لتحقيق الاستقرار والأمن الدائمين". كما حرص وزير الدفاع السوري على أن يصفها بأنها "علاقات استراتيجية" وأن "التعاون الثنائي هو تعاون وثابت ودائم لأنه يقوم على أسس ومبادئ مشتركة ورسنية" (٨٢).

وقد دافع الرئيس السوري عن هذه العلاقات في لقاءه مع وفد برلماني بريطاني حيث قال أن لسوريا "علاقات طبيعية" مع إيران، و"أن الاعتقاد بأن سوريا ستدخل عن هذه العلاقات هو طلب غير عقلاني".

كانت تلك مرحلة من مراحل تطور العلاقات السورية-الإيرانية، لكن العلاقات الآن، وكما أشرنا، باتت تدخل ضمن ما يسمى بـ "محور المقاومة" بعد الدور القوي الذي قامت به إيران و"حزب الله" في الدفاع عن سوريا، وهو المحور الذي يعد مرتكز إيران لفرض نفسها كقوة إقليمية في الشرق الأوسط في ظل مخاطر العودة إلى مشروع الاستقطاب الإقليمي - الطائفي الذي تغذيه إسرائيل وتدفع واشنطن لفرضه على تفاعلات الشرق الأوسط في ظل تفاقم سياستها مع إيران.

كل هذه النماذج من التفاعلات العربية-الإيرانية تكشف عن مراوحة مهمة للإدراك العربي لإيران بين كونها تعد مصدراً للتهديد وبين كونها حليف محتمل أو شريك مؤكد، ويبدو أن هذا الإدراك المختلط لإيران سيستمر في ظل تفاقم الخلاف حول الدور الإيراني الإقليمي وفي ظل فجوة الإدراكات المتباينة للمصالح والمصادر للتهديد بين الدول العربية في تعاملها مع القوى الإقليمية وفي المقدمة منها إيران، وفي ظل كثافة ما باتت تمثله إيران من أدوار وما تقوم به من سياسات على الأرض العربية، وفي ظل غياب "الفاعل العربي-الإقليمي" القادر على ضبط علاقات العرب مع القوى الإقليمية الأخرى.

إلى جانب إدراكها كمصدر للتهديد في بعض مراحل ما قبل تعجر الثورات العربية. فإذا كانت دول الخليج ترى إيران مصدراً للتهديد وتراها أيضاً شريكاً، ومصر تراها مصدراً للتهديد ولم تتقدم حتى الآن للتعامل معها باتجاه شريكاً، فإن سوريا لم تتعامل مع إيران كمصدر للتهديد لكنها تتعامل معها كحليف، لكن هذه العلاقة التحالفية كانت معرضة، على الأقل، للاهتزاز، أو فلنقل للمراجعة في ظل تناقضات مصالح ورؤى أخذت تعترى مجرى العلاقات التحالفية بين الطرفين، قبل أن تدخل إيران كشريك للنظام السوري في الحرب ضد التنظيمات الإرهابية والفصائل المسلحة، فما كان قبل اندلاع الأزمة في سوريا مرحلة لها ما لها وعليها ما عليها، أما الآن فإن الأوضاع باتت مختلفة تماماً بين سوريا وإيران في ظل وجود إيران كشريك لسوريا على الأرض السورية، وفي ظل الدفاع السوري عن الوجود الإيراني على الأرض السورية الذي ترفضه إسرائيل والولايات المتحدة التي أكدت مؤخراً وعلى لسان جون بولتون مستشار الأمن القومي الأمريكي بأن الوجود العسكري الأمريكي في سوريا مستمر ومرتبط بالوجود العسكري الإيراني، بعد أن كانت واشنطن تبرر وجودها العسكري في سوريا، خاصة في منطقة شرق الفرات، بالحرب ضد تنظيم "داعش" الإرهابي.

هذه العلاقة التحالفية التي سبقت مرحلة الشراكة في الحرب على الأرض السورية تعود إلى عهد الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد والإمام الخميني مؤسس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وإلى ظروف الصراع السوري - العراقي والحرب العراقية - الإيرانية، وهي العلاقة التي جعلت سوريا تتفرد على كل الدول العربية، ربما باستثناء ليبيا، في الانحياز لإيران على حساب العراق في تلك الحرب. هذه العلاقة استمرت إلى عهد الرئيس السوري الحالي بشار الأسد، ولم يتبدل الإدراك السوري لإيران كحليف، لكن شاءت الظروف أنه في الوقت الذي وقع فيه وزير الدفاع السوري الأسبق العماد حسن توركماني مع نظيره الإيراني الأسبق العميد مصطفى محمد نجار على اتفاقية "تحالف استراتيجي" بين البلدين في طهران بدأت بذور الشكوك في فرص استمرار هذا التحالف تثمر مواقف جديدة تقول أن العلاقة بين دمشق وطهران يمكن أن تشهد تحولات في اتجاه التوازن، بسبب الظروف الجديدة التي فرضت ملفات جديدة ملتبسة الاحتمالات على العلاقات بينهما، وخاصة دخول سوريا في مفاوضات غير مباشرة مع إسرائيل عبر الوسيط التركي، وهي المفاوضات التي بادرت إسرائيل وعلنياً وعلى لسان رئيس حكومتها (السابق) إيهود أولمرت بإعلان هدفها النهائي وهو: الجولان مقابل تفكيك علاقات التحالف بين سوريا وإيران وقطع سوريا علاقاتها مع